شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
لشركة قطر وعمان للاستثمار
المنعقد في تاريخ : ٢٠٢٢/٠٤/٠٥
(الاجتماع الثاني البديل)

عقد مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠٢١ (الاجتماع الثاني البديل) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥ م في مقر الشركة الكائن في " العمادي فاينانشيال سكوير – الدائري الثالث – الدوحة – قطر" في تمام الساعة ٠٩:٣٠ مساءً وذلك عبر المنصة الإلكترونية – زووم.

وقد حضر الاجتماع في مقر الشركة :

▪ سعادة الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
▪ السيد / عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني	عضو مجلس الإدارة
▪ الفاضل / خميس بن مبارك الكيومي	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / عبدالرزاق بن محمد الصديقي	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / عبد الله بن على عبد الرحمن العبد الله	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري	عضو مجلس الإدارة
▪ السيد / أحمد بن عبدالخالق أحمد الغامدى	عضو مجلس الإدارة

وقد حضر الاجتماع عبر المنصة الإلكترونية :

▪ سعادة / سعود بن ناصر الشكيلي	نائب رئيس مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع من خارج الشركة عبر المنصة الإلكترونية:

الشيخ / خالد بن سعود خالد حمد آل ثاني	ممثل عن شركة قطر القابضة
الفاضل / الايهم بن عبدالعزيز بن عبدالقادر السيل الغساني	ممثل عن جهاز الاستثمار العُماني

كما حضر الاجتماع:

السيد / ناصر محمد آل مذكور الخالدى	الرئيس التنفيذي للشركة
السيد / أحمد عصام الدين وهبه	أمين سر المجلس
السيد / عبدالله السليطي	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / خالد السليطي	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / فيصل المري	ممثل وزارة التجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع من المدققين الخارجيين :

السيد / حكمت احمد مخيمر	شريك تدقيق في شركة رودل
السيد / حسن السيد	مدير تدقيق في شركة رودل
السيد / هشام عيد	مشرف تدقيق في شركة رودل

وبعد حصر نسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قِبل مدقق الحسابات الخارجي (رودل آند بارتنر) والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	:	١٢٩،٢٧٣،٩٩٠	سهم
مساهمون بالوكالة يمثلون	:	٢٩،٩٩٤،٢٨٩	سهم
إجمالي الاسهم الحاضرة	:	١٥٩،٢٦٨،٢٧٩	سهم

وكانت نسبة الحضور تمثل ٥٠،٥٦ ٪ من مجموع مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار والتي تبلغ ٣١٥،٠٠٠،٠٠٠ سهم ، وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية (الاجتماع الثاني البديل) بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد ان تأكد رئيس مجلس الادارة من اكتمال النصاب القانوني من المدقق الخارجي للشركة (رودل آند بارتنر)، رحب سعادة الرئيس بالأعضاء والسادة المساهمين الحضور وأشار الي انه سوف يتم البدء باجتماع الجمعية الغير عادية أولاً وبعد ذلك انتقل إلي بنود جدول الإعمال لكلا الجمعيتين علي النحو التالي :

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية (إعادة)

جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية ٤

أولاً : تعديل وتحديث بعض من مواد النظام الأساسي للشركة وفقا للقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥. .....٤

ثانياً : تفويض رئيس مجلس الإدارة لتعديل النظام الأساسي للشركة حتي يتوافق مع القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.....٤

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ ..... ٥

أولاً : سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.....٥

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليها.....٧

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليها. ١١

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢١ واعتماده. ١١

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة ١ ٪ من رأس المال بواقع درهم واحد لكل سهم . ١١

سادساً :إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم. ١٢

سابعاً : الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٢ وتحديد أجره السنوي. ١٣

جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية

أولاً : تعديل وتحديث بعض من مواد النظام الأساسي للشركة وفقا للقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

افاد سعادة الرئيس انه وفقا للقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ، فان الشركة يجب ان تلتزم بما جاء بنص هذا القانون الامر الذي يُوجب علينا تعديل النظام الأساسي للشركة وأشار الي ان الإدارة قد اعدت التعديلات وقد نُشرت هذه التعديلات المطلوبة علي الموقع الالكتروني للشركة وبورصة قطر فضلا عن انه تم توزيعها علي السادة الحضور في وقت تسجيل الحضور يوم الجمعية ، وافاد سعادة الرئيس انه تم تعديل احدي وعشرون (٢١) مادة في النظام الأساسي ليتوافق مع القانون الجديد.

وبعد ذلك فتح سعادة الرئيس باب النقاش بين المساهمين اذا كان هناك أي تعليق علي التعديلات المشار اليها ولم يكن هناك أي تعليق من السادة المساهمين ، وعليه تم اتخاذ القرار التالي:

قرار(١)

تمت المصادقة والموافقة بالإجماع من الجمعية العامة غير العادية على تعديل احدي وعشرون (٢١) مادة من النظام الأساسي للشركة ليتوافق مع القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ .

ثانياً : تفويض رئيس مجلس الإدارة لتعديل النظام الأساسي للشركة حتي يتوافق مع القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

أشار سعادة الرئيس ان الهدف من هذا الاجتماع هو الحصول علي تفويض من السادة المساهمين الكرام لمجلس الإدارة بتعديل المواد المطلوبة تعديلها امتثالا وانفاذاً لقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ .

و بعدها فتح سعادة الرئيس باب النقاش امام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيهاتهم الا انه لم يتم طرح أي سؤال او ملاحظة ، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية العامة الغير عادية.

قرار(٢)

تمت المصادقة والموافقة بالإجماع من الجمعية العامة غير العادية على تفويض رئيس مجلس الإدارة بتنفيذ الإضافات والتعديلات المذكورة أعلاه على النظام الأساسي واتخاذ كل الإجراءات المطلوبة لتوثيقة .

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

أولاً : سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.

في البداية ، رحب سعادة الرئيس بالسادة المساهمين الحضور وبارك لهم شهر رمضان المبارك وهنأهم به ، وكان نص كلمة رئيس المجلس الإدارة الذي تلاها علي السادة المساهمين علي النحو التالي:

حضرات السادة المساهمين الكرام والحضور الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود بهذه المناسبة أن أعرب عن وافر الشكر والتقدير على تلبيتكم دعوتنا لحضور هذا الاجتماع ، كما وأود أيضاً أن اشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام والإدارة التنفيذية على جهودهم المبذولة خلال عام ٢٠٢١.

لقد تمكنا وبحمد الله تعالى - خلال العام المنصرم - وبفضل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر المفدى و صاحب الجلالة السلطان/ هيثم بن طارق آل سعيد المعظم - سلطان سلطنة عُمان الشقيقة من مجابهة الصعوبات والأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال الثلاث سنوات السابقة حيث تمكنا بفضل الله من تحقيق صافي أرباح عن عام ٢٠٢١ حيث بلغ صافي الربح ٤،٩٩٥،٥٢٤ ريال قطري مقابل صافي الربح ٦،٧٠٣،٢٩٢ ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه ، أي بانخفاض بقيمة ١،٧٠٧،٧٦٨ ريال وتمثل نسبة ٢٥،٤٨٪ عن عام ٢٠٢٠ ، هذا وقد قرر السادة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعهم المنعقد يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٠٣ بتوزيع ١٪ من راس مال الشركة علي المساهمين بواقع درهم لكل سهم.

هذا وأود أن أشيد بالدور الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة حيث أنه وبالرغم مما أوضحناه آنفا من ظروف وأزمات إلا أنه لا زال يسعى إلى تعزيز استثمارات الشركة المختلفة في دولة قطر أو سلطنة عُمان بشكل خاص ، سواء في الاستثمارات العقارية أو في اسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام أو الدخول كشريك استراتيجي في رؤوس أموال بعض الشركات المتعثرة وإعادة هيكلتها أو شرائها بالكامل ، وسوف تركز استراتيجية الشركة أيضاً على الدخول في الاستثمارات ذات العائد السريع مثل الأسهم والعقارات المؤجرة، هذا بالإضافة إلى التخطيط في الدخول بمجالات الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

هذا ويطيب لي في هذا المقام أن أتوجه باسمي وباسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني - أمير البلاد المفدى وإلى جلالة سلطان عُمان / هيثم بن طارق آل سعيد المعظم - وإلى سائر الجهات والأجهزة الرقابية في دولة قطر.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام على ثقتهم البناءة وإلى جهاز الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في الشركة على ما أبدوه من جهود خلال العام.

والله الموفق والمستعان ،،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

وبعدها اتخذت الجمعية القرار التالي:

قرار (٣)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ، وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، والخطط المستقبلية للشركة.

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

استمعت الجمعية العامة إلى رأي مدقق الحسابات المدرج ضمن تقرير مدققي الحسابات ، السادة / رودل آند بارتنر ، حول ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وكان نص التقرير الكامل علي النحو التالي:

إلي حضرات السادة/ المساهمين الكرام،،
شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق - الدوحه – قطر
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي المتحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الربح أو الخسارة وبيان الدخل الشامل الأخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وايضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة .

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة فى فقرة أساس الرأي المتحفظ أدناه، أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

أساس الرأي المتحفظ

* بالإشارة إلي الايضاح رقم ٦ (ب) لم تقوم إدارة الشركة بقيد حصتها من نتائج أعمال الشركات الزميلة المسجلة بسلطنة عمان للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كما هو مطلوب بموجب معايير المحاسبة الدولية رقم ٢٨ "استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة" نظراً لعدم توفر بيانات مالية مدققة لتلك الشركات. وهكذا لم نتمكن من التحقق من تقييم الأستثمار في الشركات الزميلة والأثر المرتبط به علي صافي ربح الشركة وبيان المركز المالي للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" (IESBA Code) وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية للشركة في دولة قطر، هذا، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

تأكيد على أمر

بالإشارة إلي الإيضاح رقم (٦،٣) حول البيانات المالية، قامت الشركة بإجراء تسوية على رصيد الأرباح المدورة واحتياطي القيمة العادلة كما في ١ يناير ٢٠٢١ بإجمالي مبلغ ٢٧،٣٦٣،٧١٢ ريال قطري، وذلك فيما يتعلق بحصتها من نتائج أعمال الشركات الزميلة للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ولم يتم الأخذ في الاعتبار أثر التسوية على أرقام البيانات المقارنة، حيث ترى إدارة الشركة عدم جدوى إعادة عرض أرقام البيانات المقارنة.. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

تم تحديد أمور التدقيق الرئيسية التالية:

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لأمور التدقيق الهامة
تقييم الاستثمار العقاري يمثل الاستثمار العقاري جزء جوهري من اجمالي موجودات الشركة ولذلك فقد اعتبر من أحد أكثر أمور التدقيق الهامة. تقوم الشركة بتسجيل استثمارها العقاري بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. تم تحديد القيمة العادلة من قبل خبيرين تقييم عقاري مستقلين تم تعيينهم من قبل الإدارة، ويتم إجراء هذه التقييمات إستناداً إلى بعض التقديرات مثل إيرادات التأجير ومعدلات الأشغال ومعدلات الخصم ومؤشرات السوق. راجع الايضاحات التالية حول البيانات المالية: • الإيضاح ٣ (ب) السياسات المحاسبية الهامة. • الإيضاح ٥ استثمار عقاري. • الإيضاح ٢٠ افصاحات القيمة العادلة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات العقارية ما يلي: • تقييم موضوعية واستقلالية وخبرة المثمنين المستقلين المعينين من قبل الإدارة. • فحص البيانات الهامة المستخدمة كمدخلات للتقييم. • تقييم الافتراضات والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة والمثمنين المستقلين ومدى ملاءمة طرق التقييم ومعقولية البيانات المستخدمة في التقييم. • فحص إفصاحات تقييم الاستثمار العقاري الواردة بالإيضاحات حول البيانات المالية.
تقييم ووجود الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وصافي ربح من بيع موجودات مالية وخسائر محققة من موجودات مالية - راجع إيضاح رقم (٧) حول البيانات المالية. ركزنا علي هذا الأمر نظرا لأن: • القيمة الدفترية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، والتي تتضمن أسهم مدرجة للمتاجرة بمبلغ ٢٩،٣٥٤،٩٥٤ ريال قطري والتي تمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبالتالي جزء جوهري من بيان المركز المالي. • صافي الربح من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ ٤،٧٠٤،٦٤٠ ريال قطري والخسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ ١٩،٦٨٥. إن الصافي لهاذين المبلغين يمثل حوالي ٤٤٪ من إجمالي إيرادات التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبالتالي جزء جوهري من بيان الربح أو الخسارة	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها لهذا الأمر ، من بين الأمور التدقيق الأخري ما يلي: • اختبار تقييم الموجودات المالية المدرجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، عن طريق مطابقة الأسعار المستخدمة من قبل إدارة الشركة بمصادر ومصادقة من طرف أخر مستقل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. • اختبار وجود الموجودات المالية عن طريق مطابقة ملكية الأسهم المدرجة التي تم الأفصاح عنها من قبل الأدارة مع مصادقة طرف ثالث مستقل. • إعادة إحتساب صافي الأيرادات من الموجودات المالية والتي تتضمن صافي ربح من بيع موجودات مالية وخسائر غير محققة من موجودات مالية ، بأختبار عينة من متحصلات الاستبعاد. • التحقق من متطلبات العرض والأفصاح ضمن البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات الواردة في التقرير السنوي ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات الصادر منا عليها. يتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للشركة بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. إن رأينا حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما يتم تزويدنا بها والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء مادية، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها .

في حال توصلنا الى وجود خطأ مادية عند قراءتنا للتقرير السنوي وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حولها، علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذه الأمور.

مسؤولية الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ. عند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الادارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو انه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

تكون لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمه عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا .

إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن بأن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنجم الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو مُجمَع، فيما إذا كان من المتوقع تأثيره على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على منهج الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم ايضاً بـ :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار.

وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الايضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تُظهر المعاملات والاحداث الهامة بصورة عادلة.

قمنا بالتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخري، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم بياناً للجنة التدقيق يفيد امتثالنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والمسائل التي يعتقد بشكل معقول إنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل حولها مع لجنة التدقيق، قمنا بتحديد هذه الأمور التي كان لها الاثر الاكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال قانون أو انظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الافصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الافصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أيضاً، أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة كما وتتفق بياناتها المالية مع تلك السجلات، كما أن البيانات المالية تراعي أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ المعدل بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للشركة. فيما ما عدا ما تم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ وفقرة تأكيد علي أمر المبينه أعلاه، لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للقانون المشار إليه أعلاه أو النظام الأساسي للشركة خلال السنة على وجه قد يكون له أثر مادي على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر
حكمت مخيمر
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين | سجل مدققي الحسابات (٢٩٧)
سجل المدققين الخارجيين بهيئة قطر للأسواق المالية | رقم (١٢٠١٥١)
الدوحة في ٣ مارس ٢٠٢٢

وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني باب النقاش امام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيهاتهم الا انه لم يتم طرح أي سؤال ، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية العامة العادية :

قرار (٤)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١، التي أظهرت ربحاً صافياً مقداره حوالي ٤،٩٩٥،٥٢٤ مليون ريال قطري.

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

افاد رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني ان البيانات المالية لعام ٢٠٢١ تم نشرها في صحيفتين يوميتين وعلي موقع بورصة قطر بالإضافة الي نشرها علي الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com)، وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة النقاش للسادة المساهمين ، وسأل اذا كان هناك أي استفسار ، ولم يكن هناك أي استفسار من المساهمين وعليه تم اتخاذ القرار التالي :

قرار (٥)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية علي الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي بلغت فيها صافي الأرباح حوالي ٤،٩٩٥،٥٢٤ مليون ريال قطري.

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢١ واعتماده.

أشار رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني انه تم نشر تقرير الحوكمة علي الموقع الإلكتروني للشركة (Www.Qatar-Oman.Com) حتي يكون في متناول المساهمين قبل الاجتماع ، ثم طلب من السادة / رودل آند بارتنر ان يتلو التقرير الخاص بهم عن تقرير حوكمة الشركات ، واستمعت الجمعية العامة إلى تقرير التأكيد المستقل لمدققي الحسابات ، السادة/ رودل آند بارتنر ، عن تقرير الحوكمة وكان التقرير المختصر عن النتيجة التي توصلوا اليها علي النحو التالي :

النتيجة

إستنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، وبإستثناء الامر الذي تم الإشارة اليه بفقرة أمر أخر" من تقريرنا، لم يسترع إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق نظام حوكمة الشركات لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة باب النقاش للسادة المساهمين ، وسأل رئيس مجلس الادارة اذا كان هناك اي استفسار بخصوص التقرير من عدمه ولم يكن هناك اي سؤال من اي مساهم، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية :

قرار (٦)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١ وتم اعتماد التقرير .

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة ١ ٪ من رأس المال بواقع درهم واحد لكل سهم .

افاد رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني ان مجلس الإدارة الشركة بعد النقاش اخذ قرار برفع توصية الي الجمعية العامة العادية بالموافقة علي مقترح توزيع ارباح علي المساهمين بما يساوي ١٪ من رأس مال الشركة أي درهم قطري واحد لكل سهم، وفي حالة الموافقة والاعتماد من الجمعية العامة العادية سوف يتم توزيع الأرباح من البنك التجاري الرئيسي وفروعه ابتداءً من يوم الاربعاء بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٦ ، وسوف يتم تحويل الأرباح مباشرةً للمساهمين المسجلين لبياناتهم البنكية في شركة قطر للإيداع المركزي .

وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة باب النقاش للمساهمين ولم يتم توجيه أي استفسار لأعضاء مجلس الإدارة ، وبعدها تم اتخاذ القرار التالي :

قرار (٧)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة توزيع ارباح علي المساهمين بما يساوي ١٪ أي درهم واحد قطري.

سادساً :إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم.

بداء رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني بالإشارة الي ان ادارة الشركة قد اعدت مسودة لتعديل النظام الأساسي للشركة وقد تم تعديل احدي عشر (٢١) مادة في النظام الأساسي وتمت الموافقة على التعديلات علي النظام الأساسي في اجتماع الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٠٥، وأشار أيضا الي انه من ضمن التعديلات التي تمت هي المادة (١١٩) فقرة ثانية بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ المعدل لبعض أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ، والخاصة بتوزيع مكافاة للسادة أعضاء مجلس الإدارة كمبلغ مقطوع.

وأفاد ان لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافأت قد رفعت توصية الى المجلس مستندة على ما تم ذكره سابقا وبعد مناقشة ودراسة المادة (١١٩) فقرة ثانية بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ والخاصة بتوزيع مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة كمبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحا، ويشترط في هذه الحالة موافقة الجمعية العامة ، وللوزارة أن تضع حدا أعلى لهذا المبلغ ، وأشار الى ان الشركة قد حققت أرباح اقل مما يتناسب مع طريقة تحديد واحتساب مكافات أعضاء مجلس الإدارة التي تنص على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين ، فضلا عن ان مجلس الإدارة لم يحصل علي أي مكافآت طيلة الأربعة الأعوام الماضية .

وأشار الى ان مجلس الإدارة درس توصية لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافات وتم رفع توصية الي الجمعية العامة العادية بالموافقة على المبلغ المقطوع والمقدر بمبلغ ٥٠،٠٠٠ ريال قطري لكل عضو وابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وفي حالة عدم الموافقة على صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة يتم الغاء المخصص وردة الي بند الأرباح الأخرى في العام المالي ٢٠٢٢ .

كما أشاد رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني بمجهود والتزام السادة الأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١ ودعا السادة المساهمين الي التصويت علي ابراء ذمة جميع اعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسئوليات عن أعمالهم خلال العام المنصرم.

وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة باب النقاش للمساهمين لطرح الاقتراحات او الملاحظات او الاعتراضات ، الا انه لم يتم طرح أي استفسار او اعتراض او ملاحظة ، الامر الذي بصدده تم اخذ القرار التالي من الجمعية وبالإجماع :

قرار (٨)

تمت الموافقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافئات عبارة عن بمبلغ مقطوع بقيمة ٥٠،٠٠٠ ريال قطري لكل عضو.

سابعاً : الموافقة على تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٢ وتحديد أجره السنوي.

بعد مغادرة مندوبي المدقق الخارجي السادة / رودل اند بارتنر من قاعة الاجتماعات ، افاد رئيس مجلس الادارة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني انه طبقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الذين ينصان علي تعيين مدقق الحسابات في الجمعية العامة العادية للشركة وتحديد أتعابه على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة فقد تم دعوة عدة مكاتب للتدقيق الخارجي للشركة للعام المالي ٢٠٢٢ ، وقد تم رفع توصية الي الجمعية باختيار السادة / مكتب رودل اند بارتنر بمبلغ ٧٤،٠٠٠ ريال قطري.

قرار (٩)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية علي العرض المقدم من مكتب رودل اند بارتنر وتعيينه كمدقق خارجي للشركة عن العام المالي ٢٠٢٢ نظير مبلغ مالي وقدره ٧٤،٠٠٠ ريال قطري.

***هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة ١٠:٣٠ مساءً ***

أمين سر المجلس
احمد عصام الدين وهبه

المدقق الخارجي
عن/ رودل اند بارتنر - قطر
مجدي أبو الخير
رقم القيد : ٣٢١

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الادارة

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

نصاب حضور

اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١
(الاجتماع الثاني البديل)
بتاريخ ٢٠٢٢.٠٤.٠٥

بيانات الجمعية:

إسم الجمعية	:	اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ (الاجتماع الثاني البديل)
سنة الجمعية	:	٢٠٢١
تاريخ الإنعقاد	:	٢٠٢٢.٠٤.٠٥
وقت الإنعقاد	:	٠٩:٣٠ PM
مكان الإنعقاد	:	مقر الشركة عبر المنصة الإلكترونية زووم
رأس مال الشركة	:	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠
إقتراح نسبة التوزيع	:	١٪ من رأس المال النقدى (أى ما يعادل ٠.٠١ ريال للسهم)

حضر اجتماع الجمعية:

مساهمون بالأصالة يمثلون	:	١٢٩،٢٧٣،٩٩٠		سهماً
مساهمون بالوكالة يمثلون	:	٢٩،٩٩٤،٢٨٩		سهماً
مجموع الأسهم الحاضرة	:	١٥٩،٢٦٨،٢٧٩		سهماً
تمثل نسبة :	٥٠.٥٦ ٪	من رأس مال الشركة البالغ :	٣١٥،٠٠٠،٠٠٠	سهماً

روئل اند بارتنر
Röll & Partner

عدد الحضور بالاصالة : ١٠
عدد الحضور بالوكالة : ٤٤